الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الامتياز» توقع اتفاقية تمويل بقيمة 21,5 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية عن إبرام اتفاقية تمويلات مع أحد البنوك الكويتية المحلية، بقيمة 21,5 مليون دينار. وقالت «الامتياز» في بيان على موقع البورصة أمس، إن الاتفاقية مدتها 7 سنوات، موضحة أن التمويل سيتم استخدامه في التوسع بمشاريع الشركة. وأوضحت أن الشركة ستتحمل الأعباء التمويلية خلال فترة العقد والتي سيتم دفعها كل 3 أشهر من تاريخ إبرام العقد. وأعلنت «الامتياز» يوم الخميس الماضي، عن موافقة بنك محلي كويتي على منح إحدى الشركات التابعة للمجموعة، والمملوكة لها بنسبة 68,05٪، تسهيلات مصرفية بمبلغ 1,65 مليون دينار. وحققت «الامتياز» أرباحا نصف سنوية بقيمة 12,3 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 32,32 مليون دينار في النصف الأول من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بنسبة 62٪.

الإصلاحات استمرت لسنوات والسوق أصبح مهيأ للترقية والإدراجات المتميزة ستتواصل

«أوكسفورد بيزنس»: 1,5 مليار دولار استثمارات أجنبية بالطريق إلى البورصة

الخالد: ترقية البورصة ستزيد معدل الدوران والاستثمار الأجنبي

محمود عيسى

تعمل سوق الكويت للأوراق المالية على تسريع وتيرة جهودها لتعزيز مكانتها على الصعيدين المحلي والدولي وفي الداخل، وتوسيع نطاق المنتجات المعروضة وتخفيف متطلبات الإدراج، وهي خطوات من شأنها ترقية السوق الى وضع الأسواق الناشئة بحلول 2020.

وقالت مجموعة أوكسفورد بيزنس غروب في هذا الشأن ان بورصة الكويت أعلنت في21 يوليو الماضي حصولها على عضوية اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية، وهي مجموعة شاملة من الأسواق التي تغطي أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ويمكن الانضمام للاتحاد من الوصول إلى البيانات والبحوث والتحليلات الصادرة عن البورصات الأخرى والتي تمثل جانبا من جهود تهدف لترسيخ أقدامها وتعميق تكاملها مع الأسواق العالمية.

استثمارات أجنبية

وبعد يوم واحد من هذا الإعلان، قال مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشونال MSCI انه سينظر في ترقية بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة في مراجعة تصنيفها السنوي للسوق في مايو 2019. في حال نجاحها، ستتم ترقية البورصة إلى وضع الأسواق الناشئة في مايو 2020، على ان يقوم مؤشر MSCI بمراقبة معايير السيولة وحجم التداول والامتثال التنظيمي.

ويذكر ان تقييمات مؤشر MSCI لها تأثير كبير، ويقدر أن الترقية إلى وضع السوق الناشئة قد تجذب ما يصل إلى 1,5 مليار دولار من الاستثمارات للبورصة الكويتية.

في غضون ذلك يعتبر قرار MSCI أحدث اعترافات المؤشر بالنضج المتزايد للبورصة الكويتية.

خالد الخالد

من جانب آخر، أعلن المجلس الحاكم لمؤشر FTSE Russell العام الماضي عن عزمه إدراج بورصة الكويت على مؤشر الأسواق الثانوية الناشئة، ومن المقرر أن يتم الدخول على مرحلتين، الأولى في سبتمبر، والثانية في ديسمبر من هذا العام، بعد أن وضعت تحت المراقبة على مؤشر فوتسي منذ عام 2008.

وقال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد الخالد لـ «اوكسفورد»: «بعد سنوات من العمل من أجل الترقية، يسعدنا تحقيق هذا الإنجاز، وفي العادة تؤدي هذه الترقية إلى زيادة كبيرة في معدل الدوران والاستثمار الأجنبي في السوق».

وينظر إلى قرار إدراج البورصة على المؤشر بأنه اعتراف بالجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية وانسجام ممارسات التشغيل مع المعايير الدولية، ومن المتوقع أن تولد تدفقات رأسمالية بأكثر من 800 مليون دولار، وفقا لبعض المحللين.

مزيد من الاستثمارات

وقال التقرير ان إعادة تصنيف البورصة تأتي على خلفية سلسلة من الإصلاحات التي تهدف زيادة جاذبية السوق كوجهة للإدراج وممارسة النشاطات التجارية.

ومن بين الإصلاحات تخفيف متطلبات الإدراج والسماح بالإدراج المزدوج – الذي يسمح بإدراج الشركات المتداولة في البورصات الإقليمية الأخرى، على المؤشر المحلي.

الإصدارات ستتواصل

وقالت المجموعة ان السوق بات مهيأ لضمان دعم طويل الأجل بفضل الإصلاحات التي أدخلت في عام 2015 والتي تتطلب من القائمين على مشروعات الطاقة ومشاريع البنية التحتية الأخرى التي تم تطويرها في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تعويم هذه المشروعات من خلال إجراءات الطرح الأولي العام.

وفي مارس الماضي أعرب مسؤولو البورصة عن توقعاتهم بأن يتم إصدار ما يصل إلى 6 طروحات أولية عامة جديدة في مجال البنية التحتية خلال السنوات الـ 4 المقبلة.

ومن المقرر أن يتم طرح البورصة في اكتتاب أولي عام في الربع الأول من 2019، حيث يعلن المسؤولون عن خطط لتعويم ما بين 26٪ و44٪ من الأسهم. ومن اجل تعزيز جهودها للحصول على وضع الأسواق الناشئة من قبل مؤشر MSCI، فإن الإصدار سيتبعه المزيد من الإصلاحات وإيجاد مجموعة أوسع من منتجات التداول، بما في ذلك المشتقات وإطلاق منصة مقاصة مركزية للأطراف المقابلة.

«أوليفر وايمان»: الحل بالشراكة مع «الخاص»..

الكويت تحتاج إلى 27 مليار دولار لتمويل مشروعات البنية التحتية

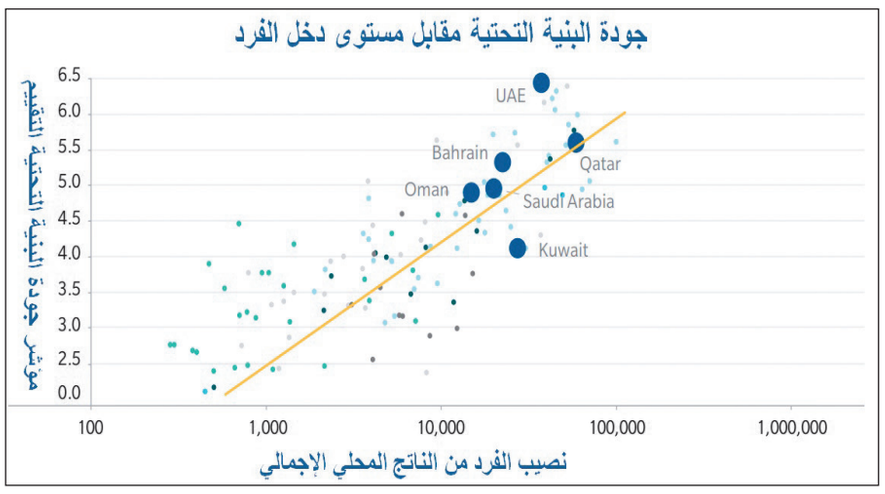

مصطفى صالح

تحتاج الكويت الى مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص بشدة خلال الفترة المقبلة لتحقيق رؤيتها التنموية.. كويت جديدة رؤية 2035 لسد الفجوة التمويلية التي تحتاج إليها المشروعات التنموية العملاقة وضمان زيادة جودة تقديم تلك الخدمات وذلك حسب التقرير الذي نشرته مؤسسة أوليفر وايمان العالمية.

وقال التقرير ان الكويت تحتاج الى مشروعات بنية تحتية لكونها الاخيرة خليجيا من حيث جودة خدمات البنية التحتية في الوقت الذي تعاني فيه من عجز في ميزانيتها العمومية ما يضيف تحديات أمام زيادة الإنفاق الاستثماري في الوقت الذي تواجه تحديات اخرى قانونية وتنفيذية تواجه فعالية تنفيذ مشروعات الشراكة.

وأشار التقرير الى أن الكويت حلت في المركز الاخير خليجيا من حيث جودة مستوى خدمات البنية التحتية، حيث حصلت على 4 درجات من أصل 7 في الوقت الذي احتلت فيه المركز الثالث من حيث مستوى دخل الفرد.

وفي المقابل حلت الإمارات في المركز الاول من حيث مستوى جودة البنية التحتية والثانية من حيث مستوى دخل الفرد وحلت قطر كأعلى مستوى دخل للفرد فيما احتلت المركز الثاني من حيث جودة خدمات البنية التحتية.

وتحتاج الكويت إلى 27 مليار دولار لاستكمال احتياجاتها من البنية التحتية ما يجعلها تعاني فجوة تمويلية كبيرة تمثل 34٪ من احتياجاتها التمويلية لكافة مشاريع البنية التحتية التي تسعى لإنجازها والتي تصل قيمتها الى 78 مليار دولار لا تقدم الحكومة الكويتية تمويلات حسب الموازنات التقديرية لها سوى 51 مليار دولار يمثلون 66٪ من الاحتياجات التمويلية لإتمام تلك المشروعات.

وذكر التقرير 3 تحديات أمام نجاح مشروعات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص:

1 ـ غياب الهدف.. الجودة أم التوفير

قال التقرير ان أكبر التحديات التي تواجه الكويت لنجاح مشروعات الشراكة تتمثل في الموائمة بين التكلفة والجودة فدائما ما يوجد اتجاهان داخل الحكومة الاول يسعى الى الحصول على جودة مرتفعة من خلال ذلك النوع من المشروعات والثاني يسعى الى تحقيق وفورات بالميزانية.

وأعطى التقرير مثالا على عدم تحديد أهداف حكومية واضحة من مشروعات الشراكة عندما طالبت وزارة التعليم بإقامة مدارس رائدة عالية الجودة بالشراكة مع القطاع الخاص، إلا أن المالية رفضت المشروع نظرا لارتفاع تكلفة المدرسة بالمقارنة بإنشاء مدارس حكومية عادية.

2 ـ بطء في التنفيذ

على الرغم من كون الكويت أولى الدول الخليجية التي وضعت اطارا تشريعيا متكاملا للشراكة مع القطاع الخاص، إلا ان التنفيذ الحكومي بطيء ويؤدي الى توقف الهدف من تلك التشريعات فمن بين 16 مشروعا تم الاعلان عنهم يبقى مشروع واحد ناجح وهو محطة كهرباء شمال الزور الأولى فيما الغي وتوقف ولا زال في قيد المناقصات والاجراءات 15 مشروعا.

3 ـ تضارب التشريعات

تتضارب بعض التشريعات مع قانون الشراكة مثل القانون 39 لسنة 2010 المتعلق بتوليد الكهرباء والماء فمشروع محطة الطاقة الشمسية المركبة المدمجة تم تعطيله بسبب ضرورة اجراء المناقصة وفقا لقانون القطاع وليس الشراكة، وكذلك القوانين الأخرى كالمناقصات العامة واللوائح التي تتضمن اجراءات حكومية معقدة تعطل المشروعات.

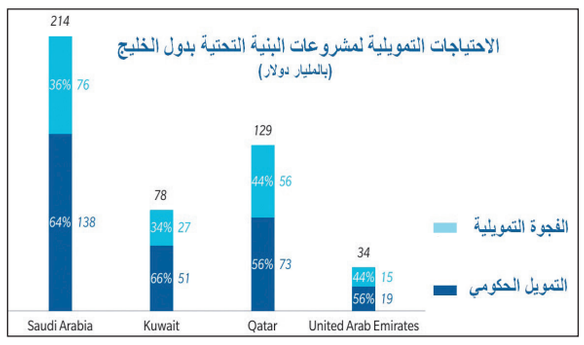

«ميد»: قطار تحلية نفط الكويت مهدد بالإلغاء

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» ان ادنى العروض المقدمة بشأن مناقصة عقد بناء قطار تحلية في مراكز تجميع النفط التابعة لشركة نفط الكويت تجاوز بنسبة 20٪ الميزانية المقررة للمشروع.

ونقلت المجلة عن مصادر صناعية مطلعة على المشروع قولها ان تجاوز العرض لميزانية المشروع يعني أنه من المرجح اعادة طرح المناقصة من جديد أو إلغاء المشروع.

وقال أحد المصادر «من الناحية الرسمية ما زالت شركة نفط الكويت تعكف على تقييم العروض ودراستها، وأدى تجاوز جميع العطاءات بكثير الميزانية المقررة اكثر مما كان متوقعا الى وضع شركة نفط الكويت في موقف صعب، وبالتالي فان النتيجة الأكثر ترجيحا هي أنها ستعيد طرح المشروع أو تلغيه»، ولم تقدم شركة نفط الكويت رسميا للمقاولين سببا لإعادة طرح المشروع.

وكانت شركة ان بي سي سي NPCC الاماراتية قدمت العرض الأدنى للمشروع بواقع 70 مليون دينار أو نحو 232 مليون دولار.

وعلمت مجلة ميد أن 5 شركات فقط قدمت عروضا تجارية للمشروع من أصل 15 شركة مؤهلة مسبقا للدخول في المناقصة.

وتخطط شركة نفط الكويت لتثبيت قطار التحلية في أربعة أجزاء منفصلة في مراكز التجميع ذوات الارقام GC–09، وGC–10، و GC–19، وGC–21، ومن المقرر تنفيذ العقد وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء (EPC).

وتقوم وحدات التحلية بإزالة الأملاح بما في ذلك كلوريد الكالسيوم والصوديوم والماغنسيوم المذاب في الماء الممزوج بالزيت الخام، وما لم تتم إزالة هذه المركبات من الزيت فإنها قد تسبب مشاكل أثناء عملية التكرير، مثل تشكيل حامض الهيدروكلوريك الذي يسبب التآكل والترسبات التي قد توقف عمل المبادلات الحرارية.

وختمت «ميد» بالقول ان توقعات اعادة طرح المناقصة لمشروع التحلية تزايدت مؤخرا في اعقاب اتخاذ شركة نفط الكويت قرارا مماثلا بإعادة طرح مناقصة بناء مرفق لتحلية الغاز غربي الكويت، وهو ما جاء ايضا نتيجة لتجاوز العروض الميزانية المحددة للمشروع، فيما لم يصدر عن الشركة اي تبرير رسمي.

«مدن الأهلية»: عددهم قفز 60٪ خلال 6 سنوات.. ويمثلون 50٪ من الاستثمارات العقارية الخليجية

90 ألف كويتي يستثمرون بالعقارات الخليجية

أكدت شركة مدن الأهلية العقارية أهمية اعتماد الشركات الكويتية والمستثمرين الكويتيين على الدراسات والجهات الاستشارية المتخصصة قبل الإقدام على الاستثمار العقاري في دول المنطقة والعالم لتقليل مخاطر استثماراتهم وتحقيق أفضل العوائد.

وتوقعت الشركة في بيان صحافي بمناسبة الإعلان عن تنظيم برنامج الوسيط المعتمد الموجه للعاملين في مجال الوساطة العقارية في الكويت ارتفاع عدد المستثمرين الكويتيين في العقارات الخليجية إلى ما يزيد عن 90 ألف مستثمر بنهاية العام 2018 مقارنة مع نحو 56 ألف مستثمر بنهاية 2012 وفق تقديرات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك بمعدل 5600 ملكية عقارية كويتية جديدة سنويا.

وشددت الشركة على أهمية تطوير مهنة التسويق العقاري لمواكبة جهود وزارة التجارة والصناعة في تنظيم السوق والمعارض العقارية لتلافي السلبيات التي ظهرت في السنوات الأخيرة لاسيما وان المستثمرين الكويتيين حلوا في المرتبة الأولى خليجيا في الاستثمار العقاري في دول مجلس التعاون بنسبة 50٪ من إجمالي الملكيات العقارية الخليجية في دول المجلس والمقدرة بنحو 180 ألف بنهاية العام 2018.

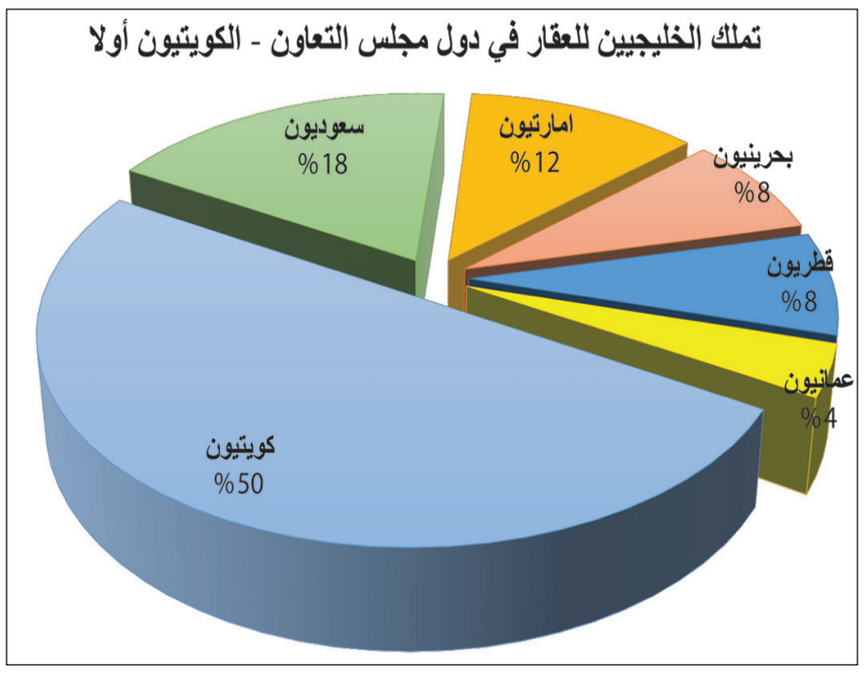

الكويتيون يشترون 5600 عقار جديد بالخليج.. كل عام

وأوضحت الشركة أن البرنامج الجديد Certified Broker Program الذي تنظمه إدارة الموارد البشرية سيتضمن تأهيل الوسطاء العقاريين للعمل في بيئة احترافية وتدريبهم على أحدث الأنظمة في مجال تسويق وإدارة العقار وتعريفهم بالأسس القانونية والتنظيمية للعملية التسويقية وفق القواعد الصحيحة والآمنة التي تضمن تحقيق مصلحة جميع الأطراف.

وأضافت الشركة أن البرنامج سيتضمن أيضا عقد جلسات ومحاضرات تعريفية عن أوضاع السوق العقاري في الكويت والآفاق المستقبلية للقطاع العقاري، كما سيتم إطلاع المشاركين على مشاريع الشركة الحالية والمستقبلية وتدريبهم على برامج العمل المختلفة التي تستخدمها «مدن» وتأهيلهم للتعامل معها وخصوصا أنظمة تنسيق عمليات العرض والبيع والتأجير.

وأشارت الشركة إلى أن المرحلة الأولى من البرنامج ستبدأ بمشاركة نحو 100 متدرب سيتم اختيارهم من بين المتقدمين للانتساب للبرنامج بكل مراحله وعقب انتهاء البرنامج سيتم اختيار عدد منهم للالتحاق بالشركة وتمثيلها في السوق المحلي.

وذكرت الشركة أن البرنامج الجديد يستهدف أيضا دمج وسطاء العقار التقليديين مع النمط الاحترافي الذي تمارسه الشركة في أداء عملها من خلال تدريبهم على أحدث وسائل التواصل مع العملاء وأساليب الدعاية والترويج والتسويق بشكل عام، فضلا عن أن نتائج البرنامج ستسهم في تعزيز تواجد الشركة في السوقين المحلي والإقليمي.